كلمة الافتتاح

في اليوم الدّراسي حول : « ترقية التمثيل السياسي للمرأة بين الواقع والتطلعات »

بسم الله الرحمن الرحيم

والصلاة والسلام على أشرف المرسلين

***

أصحاب المعالي، و إلسعـــــــــادة،
السيدات والسادة، أعضاء البرلمـــان،
السيدات والسادة، الأساتذة والخـبراء،
السيدات و السادة، ممثلو المجتمع المدني،
السيدات والسادة، إطارات الدولـــة،
السيدات والسادة، ممثلو أسرة الإعـلام،
ضيوفنا الكرام،

السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته .

يسعدني، باسمي وباسم إطارات ومـوظفي وعمال وزارة العلاقات مع البرلمان، أن أرحب بكم جميعا في هذا اللقاء المبارك، كما أتوجه بتحية خالصة إلى ضيوفنا الكرام من دولة الإمارات العربية المتحدة، واسبانيا، الذين شرفونا بحضورهم، وأشكركم جميعا جـزيل الشكر وجميل العرفان، على تلبيتكم دعوتنا، وحضوركم

معنا، للمشاركة والمساهمة، في تحليل وإثراء مختلف جوانب، موضوع هذا اليوم الدّراسي، الذي يعالج إشكالية و آليات: « **ترقيـة التمثـيل السياسي للمرأة، بين** الواقع و التطلعات » .

السيدات الفضليات ،السادة الأفاضل،

لقد أثبتت التـجـربة، أهـمية وفوائد مثل هذه اللقاءات المباشرة، والندوات الفكرية والعلمية، في تعميق التفكير، وترقية الحوار، وتوضيح الرّؤى، وتحديد المناهج والآليات، حول المواضيع المعالجة، بفضل المشاركة الفعّالة للخبراء، و الباحثين، و الكفاءات.

ومن هذا المنطلق، دأبت وزارة العلاقات مع البرلمان، اعتماد هذا الأسلوب العلمي، وتكريس هذا التقليد،ضمن نشاطاتها، ومهامها، لبحث المواضيع، و القضايا التي تعكس مختلف الانشغالات، في شتى المجالات، بمساهمة أعضاء اللجنة العلمية القطاعية للبحث العلمي، بغية معالجتها، وتبادل الآراء حولها، سعيا لإثراء المعارف، وتدقيق المفاهيم، و الخروج بالتوصيات الملائمة بشأنها .

إنّ هذه العناية والاهتمام، يعكسان حرص سلـطات الـبلاد، وسعيها الدءوب، لتوسيع التشاور، وتعميق التفكير، لرسم السياسات العمومية الملائمة، الكفيلة بتجسيد تطلعات الأمّة، وحاجاتها ومتطلباتها، التي ما فتئت تزداد بفعل

التـطـورات، والتغيرات الـسائـدة عبـر العالم، لاسيما تلك المرتبطة بتحقيق الأهـداف الإنمـائـيـة للألفية، حيث تحتلّ مسألة ترقية دور ومكانة المرأة، حيزا هاما ضمن الانشغالات التي عبّر عنها المجتمع الدّولي، وهـو ذات الانشـغـال الذي تضمنته المحاور الأساسية، المسطرة فـي برنامج فخـامـة رئيس الجـمهـوريـة، السيد عبد العزيز بوتفليقة، منذ سنة 1999 .

السيدات الفضليات السادة الأفاضل،

لقد اقترن تاريخ الجزائر البطولي، بإرث مقاومة الاستعمار، حيث دفعت المرأة نصيبها من التضحيات الجسيمة في سبيل حرية واستقلال البلاد، وما قوافل المجاهدات والشهيدات، إلاّ خير دليل على المشاركة المثالية لنساء الجزائر في تحرير الوطن، منذ بداية المقاومة التي برزت فيها شخصية، و كفاح لآلة فاطمة نسومر، إلى غاية اندلاع الثورة المجيدة التي خلّدت فيها أسماء حسيبة بن بوعلي، وفضيلة سعدان، ومليكة قايد، وجميلة بوحيرد، وغيرهنّ، من النساء اللّواتي ترمزن لتضحية المرأة الجزائرية.

فليس بغريب أن تحظى المرأة باهتمام القاضي الأوّل في البلاد، السيد عبد العزيز بوتفليقة، الذي عبّر، عن حرصه الشديد للتكفل بقضايا المرأة في العديد من المناسبات، أذكر على سبيل المثال، الكلمة القيمة التي ألقاها بمناسبة انعقاد المؤتمر

العربي العاشر بالجزائر يـوم 07 أفريل سنة 2000، حيث جاء في خطابه مايلي:

« أنا لا أفهم لمـاذا ننـفـق كـل هـذه الأمـوال الطائلـة، في سبيل تكوين الإناث، ثم نـفرض علـيهن، بـعد ذلك نسيان كل ما تعلمناه، ونجبرهن على المكوث في المنزل، ثم ننتـظـر مـنهـن التـكفـل بتربية وتكوين جيل مثالي، أي تربية هذه، التي نتوقعها في مجتمع، تكون فيه الفتاة مقهورة ومسـتـعـبدة ومسجونة، وأي جيل ننتظره من أمهات قعيدات البيوت ».

و بالفعل، ترجم هذا الاهتمام بالمرأة، بإدراج مسألة ترقية حقوقها السياسية، ضمن التعديل الجزئي للدستور الجزائري، الذي صادق عليه البرلمان بأغلبية ساحقة، بتاريخ 12 نوفمبر 2008، حيث جاء في المادة 31 مكرر منه ما يلي:

« تعمل الـدولة على ترقيـة الحقوق السياسية للمرأة، بتـوسيع حظـوظ تمثـيلـها في المجالس المنتخبة » .

إنّ هذه المبادرة المتميزة، تنمّ عن إرادة سياسية قوية لإعطاء مكانة مرموقة للمرأة في المجتمع، وتكريس حقوقها السياسية، و الاعتراف بقدراتها و جدارتها للمشاركة في صنع القرار في مختلف المجالات، كما تندرج ضمن الإصلاحات الشاملة التي تبناها برنامج السيد رئيس الجمهورية من أجل تحقيق أهداف التنمية السياسية،

و زيادة الوعي العام حول دور المرأة في الحياة السياسية، وسد الفجوة بين الجنسين، وفق معايير الكفاءة والنجاعة، وتوسيع حظوظ تمثيل المرأة في المجالس المنتخبة، على مختلف المستويات، من أجل ترقية مكانتها في المجتمع، وتفعيل دورها الحيوي في بناء و تطوير البلاد .

إن العمل السياسي، جزء من مشاركة الإنسان في خدمة وطنه، ومن حق المرأة أن تقتحم هذا المجال، وتقدم أفكارها، وتثبت وجودها بالجهد و الفكر، و لا يتوقف عند حد المشاركة في الانتخابات والترشح، بل يتعدى إلى المساهمة، وإبداء الرأي في موقع صنع القرار، وهو ما يجعل المرأة تعيش التفهم الحقيقي لمتطلبات المجتمع، باعتبار المجتمع ساحة العمل السياسي بامتياز.

و من ثمّ فإن حقوق المرأة، جزء لا يتجزأ من حقوق الإنسان بكل ما يحمله هذا المفهوم، من أصناف الحقوق، و في مقدّمتها الحقوق السياسية والمدنية، الغير قابلة للتجزئة أو النقصان، بما في ذلك الاعتراف بحقها في المشاركة الفاعلة في إدارة الشأن العام، وهو في ذات الوقت شرط وعنصر أساسي من مكونات الديمقراطية، والمساواة، كما أن تطور أي بلد، لا يمكن أن يتم في غياب المرأة

عن مراكز القرار، وحرمانها من تولي مناصب قيادية داخل مؤسسات الدولة.

من البديهي أن الوصول إلى المشاركة المثلى للمرأة في أي عمل، يتطلب توفير المقومات و البيئة الضرورية لذلك، ضمن الآليات الملائمة الكفيلة بضمان تجسيد هذه الغايات، وتمهيد الطريق أمام إرادة الدّولة لترقية دور المرأة السياسي، و بلورتها في إصلاحات عملية.

و على صعيد آخر، فإن التجربة الجزائرية في مجال التّكفل بقضايا المرأة، تندرج ضمن تطبيق المواثيق، والقوانين الدولية لحقوق الإنسان، التي انضمت إليها بلادنا، كالاتفاقية بشأن الحقوق السياسية للمرأة المبرمة سنة 1952، واتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة لسنة 1979، والمخطط الأورو متوسطي لسنة 2005، إلى جانب التزامات الجزائر الأخرى على الصعيدين العربي، و الإفريقي.

السيدات والسادة الكرام،

إذا كانت التنمية بمفهومها الشامل، تقوم حتما على أساس تطوير الموارد البشرية، فلا يعقل أن نخوض غمارها، إذا أهملنا أو لم نول اهتماما بترقية مشاركة المرأة في هذا الجهد، كونها تمثّل نصف المورد البشري، ممّا يضاعف من حجم القدرات

لدى المجتمع، ويدفع معدلات نموه إلى مستويات أعلى، ويرسخ لديها مفهوم المواطنة، باعتبار الغاية القصوى، تكمن في تحقيق الإجماع، والوعي العام بهذه المسألة الحيوية، فكلما زادت قوة وعمق تمثيلها في المجتمع، كلّما تعززت لديها مفاهيم الانتماء والنضال، وتطوير مهاراتها في تنشئة وتربية أجيال فاعلة وواعية، باعتبار أن التربية والأمومة، هي الميادين الأولى لجهاد المرأة، ووظيفتها المقدسة.

السيدات و السادة الأفاضل،

إذا كانت نسبة التمثيل النسوي في المجالس المنتخبة، لا تعكس طموحات الأمّة، حيث لا تتعدى على سبيل المثال،المشاركة النسوية في البرلمان الجزائري 6.56%، و يبلغ المتوسط العالمي لهذه النسبة حوالي 13,4%، بينما يقدر متوسط التمثيل النسوي في العالم العربي4.6%، وهي نسب منخفضة لا تعبر عن الثّقل النسبي للمرأة في التعدادات السكانية، الأمر الذي يستدعي ضرورة التفكير في الآليات، التي من شأنها رفع تمثيل المرأة في المجالس المنتخبة، وتعزيز وجودها في مواقع صنع القرار، و تسعى الدّولة، في هذا الصدد، من أجل تجسيد هذا الطموح في إطار تطبيق الأحكام الدّستورية الجديدة،القاضية بإعداد قانون عضوي لمعالجة هذه المسألة التي تبنّاها برنامج فخامة السيد رئيس الجمهورية، وأدرجت

ضمن مخطط عمل الحكومة، كأولوية وطنية، يعكف حاليا ،خبراء للبحث، والتفكير بشأن الصيغ، والأساليب العملية الكفيلة بتحقيق هذه الإرادة السياسية، وهذا المطلب الشرعي، الذي يقتضي دعم كل الجهات المعنية، و تضافر الجهود .

و مهما يكن، تبقى تجربة الجزائر رائدة، في مجال ترقية مشاركة المرأة، سواء في ميادين التكوين، أو التشغيل، أو على الصعيدين المؤسساتي، والتكريس القانوني لحقوق المرأة، ويستشفّ ذلك من خلال الأرقام الصادرة عن المجلس الوطني الاقتصادي و الاجتماعي، حيث تمّ تسجيل:

- **أكثر من 30 %**، من التعداد العام للموظفين لفائدة النساء،
- **أكثر من 60 %** من تعداد أساتذة التربية الوطنية،
- **أكثر من 60 %** تعداد المهن الطبية،
- **أكثر من 50 %** من تعداد الأساتذة الجامعيين،
- **أكثر من 35 %** من تعداد القضاة.

ويضاف إلى هذه الجهود، على سبيل المثال لا الحصر، إنشاء وزارة منتدبة للأسرة وقضايا المرأة، و اعتماد أكثر من 20 جمعية نسوية.

إنّ تجربة بعض البلدان، عبر العالم، في مجال ترقية دور المرأة، جديرة بالاهتمام، والدّراسة، حيث تمّ اعتماد نظام الحصص، أو " الكوطا "، كإجراء لدعم مشاركة

المرأة في العمل السياسي، وهو نظام تبنته أكثر من 77 دولة في العالم، كما يمكن اللّجوء إلى آليات أخرى، من خلال تحفيزات مادية، بزيادة حجم المساعدات المالية التي تمنحها الدّولة لفائدة الأحزاب السياسية، وجمعيات المجتمع المدني التي تحوز على أكبر عدد ممكن من المقاعد في المجالس النيابية المنتخبة، وغيرها من الصّيغ الأخرى الكفيلة بضمان تحقيق مشاركة واسعة للمرأة.

السيدات والسادة الأفاضل،

إن فلسفة ترقيـة المرأة، ينبغي أن تتضمن في جوهرها أبعادا عملية تكفل تكـافؤ الفـرص، في الأعمـال، والمساواة بين الجنسين، وتسمح باقتحام المـرأة لكل المجـالات، ومن هنا تتـجلى ضـرورة، المزيد مـن المقاعد الأمامية للمرأة في الساحة السياسية، والمساهمة أكثر في إدارة الشأن العام، في شتى المجالات وفي مختلف المستويات.

إنّ تعزيز التجربة الجزائرية، في مجال ترقية دور المرأة، من القضايا الحيوية التي تتبناها السلطات العليا في البلاد، التي ما فتئت تحرص على تفعيل مشاركتها النشيطة، بغية تجنيد كافة طاقات البلاد في جهود التنمية، وبناء جزائر قوية، وآمنة،وعيا بضرورة تعزيز مكانتها في مجتمع يطمح إلى الرّقي والعصرنة، ومحاربة الإقصاء والتهميش في سياق ظاهرة العولمة، وما تفرزه من انعكاسات، تقتضي الصيانة والحفاظ على

الهوية الوطنية، وقيم، ومبادئ الدّين الإسلامي الحنيف، واحترامها، والانفتاح على الحضارات الإنسانية، دون أحكام مسبقة.

تلكم هي بعض الأفكار، التي قد تساهم، ولو بقسط متواضع، في إثارة الحوار والنقاش، حول موضوع، ترقية التمثيل السياسي للمرأة، بفضل مساهماتكم النوعية، وآرائكم السديدة، واقتراحاتكم الهادفة.

وسنبقى حريصين، في وزارة العلاقات مع البرلمان، على بذل المزيد من الجهود، في تنظيم ندوات وملتقيات علمية، يسودها الحوار المثمر، والنقاش البناء، ويثريها تبادل الخبرات والتجارب.

واستسمحكم، في أن أعلن، وباسمكم جميعا، عن افتتاح أشغال هذه الندوة.

وفقنا الله

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته